

## من «أمن الدولة» إلى «الأمن الوطنى»: تغيرت الأسماء والمفاهيم.. والقانون هو الحكم

ملف خاص ، المصري اليوم 28 نيسان/ إبريل 2011

بعد أيام قلائل من نجاح «ثورة ٢٥ يناير» فى الإطاحة بالرئيس السابق حسنى مبارك، كان المطلب الأساسى للشارع المصرى هو إلغاء «جهاز أمن الدولة».. ذلك الاسم الرهيب الذى كان مجرد ذكره كفيلاً يبتث الرعب فى النفوس، والتذكير بالأم وعذابات تحملها عشرات الآلاف من المعتقلين وأسره.

ومنذ سعد عصام شرف رئيس الوزراء إلى منصة ميدان التحرير، ومخاطبته الثوار: «شرعيتى منكم»، حتى بدأ

«الحريق الكبير»، وفى توقيت متزامن داخل مقر أمن الدولة بالقاهرة والمحافظات، بعد خشية القائمين عليه أن جرائمهم على وشك الكشف، بعد تأكدهم أن حكومة الثورة لن تصمت على ما يجرى داخل «سلخانات» الجهاز، ولذلك استهل وزير الداخلية الجديد منصور عيسوى عمله بقرار: «إلغاء جهاز أمن الدولة»، وإنشاء جهاز جديد تحت اسم «قطاع الأمن الوطنى». استبشر المصريون خيراً، لكن فرحتهم بالقرار لم تتجح فى طى صفحة الخوف تماماً، فكثيرون مازوا يضعون أيديهم على قلوبهم خشية أن يكون ما حدث مجرد استبدال واجهة بأخرى، وأن يسير القطاع الجديد على نفس سياسة الجهاز المنحل.

«المصرى اليوم» تقدم الهيكل التنظيمى الجديد، مدعوماً بحوار مع رئيس القطاع، والمسؤول عن هيكلته، لطرح حوار عام حول الجهاز يجيب عن أسئلة كثيرة تتراوح بين العقل والحماسة، تبدأ بـ«لماذا يوجد جهاز استخباراتى داخلى من الأساس؟» ولا تنتهى عند «ما الضمانات كى لا يعود الجهاز الوليد إلى تجاوزات قرينه المنحل؟».

قطاع جديد متهم بـ«أمن الدولة»، يرفض العيش فى جلبابه لتبقى ممارساته تحت منظار «الميدان» للحكم عليها.

يتكون الهيكل التنظيمى لـ«الأمن الوطنى» من ٨ مواد تحدد ملامحه، و ١١ إدارة تتولى تنظيمه. يضم القطاع عدة مجموعات لـ«تقييم الأداء الأمنى» ومتابعة وتحليل المشاكل الجماهيرية، فضلاً عن إدارة معلومات لتلقى الشكاوى، وهناك مجموعة لمكافحة التشكيلات الإرهابية المحلية، وأخرى لحماية حرية الأديان والعقائد، كما يضم القطاع إدارة عامة لمكافحة الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة، ومجموعة خاصة لإنقاذ الرهائن. تطبيقاً لمهامه التى تم حصرها فى «حفظ الأمن الوطنى، والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية، وجمع المعلومات ومكافحة الإرهاب».

### رئيس قطاع الأمن الوطنى فى أول حوار صحفى حامد عبدالله: «أمن الدولة» كان يعمل دون ضوابط أو معايير.. وبابى مفتوح لأى شكوى

فى مكتب متسع، وإضاءة خافتة يجلس الرجل الموكل إليه من قبل اللواء منصور عيسوى وزير الداخلية، واحدة من أصعب مهام بناء مصر ما بعد الثورة. ينبعث خلفه صوت هامس لراديو مضبوطة موجاته على إذاعة القرآن الكريم، وأمامه مصحف صغير وصورة لأصغر أبنائه، يبتسم ويقول «المعادلة تساوى صفر»، ويوضح: خلقنا من عدم وسنعود إلى العدم، وما نفعله فى هذا الجهاز مهمة وطنية لمصر ما بعد الثورة.

إنه اللواء حامد عبدالله عيد مساعد وزير الداخلية، رئيس قطاع الأمن الوطنى، ومهمته تأسيس قطاع الأمن الوطنى كجهاز معلوماتى بدلاً من جهاز أمن الدولة المنحل، الذى يقول إنه جهاز كان يعمل لخدمة النظام السابق، بينما الأمن الوطنى يعمل لخدمة الوطن.

نحدثه عن التجاوزات فيرد «إذا فسد الرأس فسد الجسد»، تقول له إن الشارع يريد ضمانات على أن يعمل الجهاز الجديد لحماية الوطن والمواطن، فتأتى الإجابة: «وجود قانون معلىن ينظم عمل الجهاز ومهامه هو الضمان وليس الوعود الشخصية».

حوار يحمل الكثير من المعلومات أجرته «المصرى اليوم» مع اللواء حامد عبدالله فالى تفاصيله..

■ ما أهم القطاعات التى تم إلغاؤها من القطاع؟

- كل القطاعات التى تتعامل مع المواطن بجميع تفاصيلها، سواء كانت تتعامل مع النقابات العمالية أو الجامعات أو المصانع والكيانات والأحزاب السياسية، لأن هذه القطاعات لم تكن تعمل فى الأساس من أجل حماية المواطن.

■ يتخوف البعض من تحول القطاع الوطنى إلى قطاع يخدم النظام مثل جهاز أمن الدولة، بدلا من خدمة البلد والمواطن؟

■ جهاز الأمن الوطنى وظيفته حماية أمن الوطن والمواطن، وفق معايير وقواعد تحترم الحريات، وسيادة القانون، ودور الجهاز سينحصر فى جمع المعلومات دون التدخل فى الأمور الحياتية للمواطنين، وفى الحريات العامة، ودون التدخل فى شؤون الكيانات السياسية والانتماءات الشخصية للأفراد، وظيفتنا ستقتصر على مواجهة كل ما يهدد الأمن الداخلى للبلاد كما سبق أن وضع السيد الوزير فى عدد من اللقاءات.

■ ولكن كلمة «الأمن الداخلى للبلاد» مصطلح واسع؟

- مفهوم، ولذلك تعكف لجنة قانونية وعلمية من القطاع على دراسة مشروع قانون للعرض على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يحدد ضوابط العمل بجميع أجهزة القطاع، خصوصا الأجهزة المستحدثة التى تشكل عصب اختصاصاته، مثل مكافحة الجريمة المنظمة، وجرائم الإرهاب.

■ يتبقى دوما سؤال عن الضمانات التى تضمن للمواطن عدم اختراق خصوصيته أو التعدى على حرياته؟

- سوف يتضمن القانون أيضا الضمانات التى تكفل مباشرة الاختصاصات للعاملين بالجهاز دون تعدى السلطات التى يكفلها النظام القانونى المصرى، وسوف نعلنه ليعرف الجميع الحقوق والواجبات سواء للقائمين على تطبيق القانون أو الذين يتعاملون معهم من مواطنين عاديين.

■ هل تراقبون الاتصالات؟

- إطلاقا، هذا خارج نطاق اختصاصات الجهاز، الذى لم يبدأ عمله حتى الآن، ولكن من الطبيعى ألا تراقب التليفونات، والوضع القديم تم القضاء عليه بالثورة، والجهاز القديم كان يعمل لحماية النظام فقط، بينما سيعمل الجهاز الجديد وفق آلية محددة تخدم الوطن وتحافظ على الحريات العامة التى دافعت عنها الثورة.

■ ولكن تهمة الإرهاب غير محددة المعالم، يمكن اتهام أى شخص بها من أجل التجسس على اتصالاته؟

- لن يحدث هذا إلا بتقنين الأوضاع، ولن يراقب أى هاتف إلا بإذن من النيابة العامة، وتحت إشراف قضائى كامل، ولن يراقب الجهاز هاتفاً أو يتجسس على مواطن إلا بإذن قضائى، ولن تتحرك قوة من القطاع لضبط أى واقعة دون اصطحاب قاض معها، بينما الجهاز السابق كان يعمل دون محاذير أو معايير أو ضوابط.

■ منتقدو الجهاز السابق يتحدثون عن عدد كبير من العاملين فيه اعتادوا على طريقة عمل وأسلوب قائم على التجاوز فى حق المواطن، ما رأيك؟

- جزء من هذا الانتقاد صحيح، ويمكن ملاحظة مدى التوافق فى الأفكار، عندما تكشف عن الخطوط العريضة للهيكلة الجديدة، وكيف تحرك خارج الجهاز ٧٥% من اللوائت، وحوالى ٦٥% من العمداء، ونسب تتراوح بين ١٥ و ٢٠% من الرتب الأدنى وفق معايير محددة.

■ ما المعايير التى رحل بناء عليها ضباط من الجهاز؟

- كل من تعارض عمله مع المواطن أو العاملين فى السياسة، وشاب علاقته بهم نوع من التوتر، كل من اتسم أداؤهم بالخشونة والتجاوز مع المواطنين، بالإضافة إلى بعض التخصصات التى لا يحتاج إليها قطاع الأمن الوطنى بشكله وفكره

الجديدين، ولم يتبق في الجهاز سوى المتميزين من العاملين في مجالات أخرى لا علاقة لها بالمواطنين، وبشكل عام لا بد من العلم أنه إذا فسد الرأس فسد الجسد، وطالما يوجد قانون فكل شيء سوف يسير وفقاً له.

■ ولكن بعض المواطنين يقولون إنهم يرون ضباطاً معروفين بتجاوزاتهم وما زالوا يعملون بشكل عادي، ماذا يفعل مواطن إذا رأى ضابطاً أساء إليه أو تجاوز بحقه يعمل في قطاع آخر تابع للوزارة، أو لا يزال في جهاز الأمن الوطني؟

- بالطبع يجب عقاب أي متجاوز، وأنا شخصياً مع مبدأى المساءلة والعقاب، وكل من يتم مساءلته قانونياً أمام القضاء سوف يتم اتخاذ الإجراءات الواجبة معه، ومن لديه شكوى ضد أي أحد في الجهاز فعليه التقدم بها إلى الجهات القضائية وتقديم الأدلة، وسوف نلتزم بما تقره هذه الجهات، وبالنسبة للجهاز فقد تم فحص جميع الحالات الوظيفية والتدرج للعاملين لبيان مدى الحاجة له، وتم استبعاد كل من خالف معايير العمل الجديدة في الجهاز السابق.

■ بعض المواطنين ما زالوا ينظرون لقطاع الأمن الوطني باعتباره «أمن الدولة سابقاً»، كيف ترى هذه النظرة؟

- زمان كان «خبر أسود» يوم أن يدخل مواطن إلى الجهاز، الآن أبواب الجهاز ستكون مفتوحة للجميع، أي مواطن يرغب في دخول الجهاز يحضر ويقابلني شخصياً، ويقدم مقترحاته أو شكواه، بعد أن ألغينا المقار الفرعية وألغينا السجون وأماكن الاحتجاز داخل المقار الرئيسية، ونحن مقتنعون تماماً بأن المواطن أحرص منا على أمن وطنه، وسيقوم اللقاء بين الجهاز والمواطنين بدور مهم في ضبط الأداء الشرطي بشكل عام، كما سنخصص خطاً ساخناً لتلقى شكاوى المواطنين خارج أو داخل الجهاز، و«بابي مفتوح لأي مواطن».

■ هذا بالنسبة للهيكلية البشرية، ولكن ماذا عن الهيكلية الإدارية، هل ستلغى بشكل واضح الإدارات التي اعتادت التجاوز في أدوارها؟

- هيكلية الجهاز الجديد اعتمدت على عدد من المعايير، ومرت بثلاث مراحل المرحلة المبدئية في تطبيق قواعد الاختيار للأصلح والأكثر إفادة مستقبلاً، وفقاً للاختصاصات الجديدة للقطاع، وحصرها في الأمن الوطني وحماية الجبهة الداخلية، وجمع المعلومات ومكافحة الإرهاب، وفقاً لأحكام الدستور.

■ الجهاز لم يبدأ عمله حتى الآن، ما أولويات الجهاز في المرحلة المقبلة؟

- بعد تسليم المقار الرئيسية سننظم في الجهاز دورات تأهيلية للضباط، توضح آلية العمل، وأهداف الجهاز الجديدة، وصلاحيات العاملين فيه وكيفية التعامل مع المواطنين، وسننظم لقاءات مع القوى السياسية والنخبة في مصر، كي نتناقش ونتحاور حول أهداف الجهاز وكيفية تنفيذها لبلورة رؤية متوافق عليها من معظم قوى المجتمع، كما سنعقد مؤتمراً علنياً موسعاً بأكاديمية الشرطة، وورش عمل لطرح هذه النقاشات والرؤى.

■ يتبنى البعض وجهة نظر تقول بحل جهاز أمن الدولة، وإن مصر ليست في حاجة إلى جهاز معلوماتي، إلى جانب جهاز المخابرات العامة، ما رأيك؟

- الأمن الوطني جهاز معلوماتي داخلي، ولا توجد دولة في العالم تعمل دون جهاز معلوماتي يعمل على حماية الجبهة الداخلية، وبتفهم رد فعل المواطن ونفهم أن مطالب إلغاء القطاع كانت بسبب الصورة السلبية التي ترسبت في الأذهان بسبب الجهاز السابق، وأطالب بالصبر على القطاع والحكم على أفعاله هو، أنا مواطن مصري عادي استاء جداً مما يستاء منه المواطنون، وسنعمل لتحويل القطاع إلى كيان لخدمة الوطن وليس النظام

## مدونتا سلوك وأخلاق وقيم تتعهد بحياذ «القطاع» فى فصل السياسة عن الأمن

من خلال مدونتى السلوك والأخلاق اللتين أعدهما اللواء حامد عبدالله، مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن الوطنى، يتعهد من خلالهما بحماية أمن وأمان المواطن المصرى وكفالة الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور ومكافحة أعمال التجسس والإرهاب عن طريق نخبة من الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً إعمالاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان، أما عن الأهداف والمسؤوليات، فمن أهمها حماية المكتسبات الدستورية والحريات الأساسية للمواطنين، وفقاً للنظام القانونى المصرى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وحماية المصريين والرعيا الأجانب على أرض الوطن من الهجمات والجرائم الإرهابية وحماية الوطن فى مواجهة أعمال التجسس.

وتنص مدونة السلوك التى من المقرر أن توزع على جميع الضباط فور بدء العمل بالقطاع على أن يلتزم العاملون الحاليون والسابقون بالقطاع بالقواعد المنصوص عليها فى مدونتى السلوك والأخلاق، والالتزام بأطر السياسات والإجراءات المنصوص عليها فى اختصاصات القطاع فى كل ما يخص جوانب العمل. إضافة إلى حظر جميع العاملين الحاليين والسابقين فى استغلال العلاقات أو المعلومات المطلعين عليها بسبب أو أثناء العمل فى تحقيق أى مصالح أو مكاسب شخصية. كما يحظر على العاملين بالقطاع القيام بأى عمل من شأنه التأثير على المناخ الديمقراطى أو الانحياز السياسى لأى جهة أو طرف. إضافة إلى الالتزام بالتمثيل المشرف للقطاع فى نطاق العمل وخارجه، مع مراعاة عدم تعريض سمعة المؤسسة لأى أضرار داخل أو خارج البلاد.

كما تنص المدونة التى حصلت «المصرى اليوم» على نسخة منها على اتخاذ كل الإجراءات الاحتياطية والوقائية لضمان عدم تعريض الآخرين لأى أخطار أثناء أو بسبب العمل، والمحافظة على كل الحقوق والحريات المنصوص عليها بالدستور عند التعامل مع المواطنين أثناء أو بسبب العمل، وضمان الحقوق الدستورية والقانونية ومعايير حقوق الإنسان فى التعامل مع المشتبه بتورطهم فى قضايا تهدد الأمن القومى، واحترام التنوع فى العادات والتقاليد والثقافات والأعراف والأعراف والمعتقدات للمواطنين المصريين والأجانب خلال التعامل معهم، والالتزام بقواعد الضبط والربط العسكرى المنصوص عليها بقانون هيئة الشرطة.

وتنص مدونة الأخلاق والقيم أيضاً التى حصلت الجريدة على نسخة منها على الالتزام بالصدق والأمانة ومراعاة النزاهة والشفافية والبعد عن التعالى فى التعامل مع الآخرين، والرقى فى التعامل والحوار وقبول الاختلاف مع الآخرين داخل وخارج نطاق العمل، والحفاظ على القيم المجتمعية المصرية وعدم الإتيان بأى سلوك يخالفها فى المظهر والجوهر، والمحافظة على السلوكيات العامة والقدوة الحسنة للعاملين بمجال إنفاذ القانون أثناء العمل وفى أوقات الراحة داخل وخارج البلاد، والبعد عن مواطن الشبهات فى كل السلوكيات.

وتضع المدونة بعض الضمانات لضمان عدم حياذ القطاع عن دوره وتمثل فى النظام الديمقراطى وهو الضمانة الأساسية لعدم حياذ القطاع عن دوره من خلال فصل السياسة عن الأمن، وتفعيل الدور الرقابى للسلطة التشريعية، متمثلة فى مجلس الشعب من خلال مراقبة ومساءلة الأجهزة التنفيذية للحكومة ومن ضمنها وزارة الداخلية بكل قطاعاتها ومنها قطاع الأمن الوطنى.

إضافة إلى تفعيل دور السلطة القضائية، ممثلة فى النيابة العامة فى دورها الرقابى على الضوابط القانونية لأعمال القطاع، وانتقاء المرشحين للعمل بالقطاع وفقاً لعدد من الضوابط الأمنية والسلوكية، وبعد اجتياز مجموعة من الاختبارات، بما يضمن التوازن النفسى والذكاء الاجتماعى والقدرة على التكيف مع عقيدة القطاع المستمدة من مدونتى السلوك والأخلاق، وتخصيص عدد كاف من ساعات التدريب على ترسيخ المفاهيم والقيم بمدونتى السلوك والأخلاق.

## ٥ شروط تحدد ضوابط انضمام الضباط الجدد للقطاع الجديد..و ١٠ مايو إغلاق باب القبول

٥ شروط حددها ووضعها القائمون على هيكله القطاع الوليد، وشرطوا توافرها فيمن يريد الانضمام إلى الجهاز، ونصت هذه الشروط على أن الضباط المرشحين يجب أن يكونوا قضاة ٥ سنوات، على الأقل، في كل رتبة تتراوح بين «نقيب» و«عقيد»، وأن يكون حاصلًا على تقدير امتياز في آخر ٤ تقارير تخص أداءه في عمله، إضافة إلى عدم سابقة توقيع جزاءات عليه لأسباب سلوكية أو الإيقاف عن العمل أو الإحالة للمحاكمة التأديبية أو الإحالة للاحتياط أو إرجاء التثبيت في الوظيفة أو تكرار جزاءات تدل على الإهمال أو ضعف الأداء وأن يمتاز بالسلوك الحسن والسمعة الطيبة التي ستؤكداهما التحريات التي ستجرى على الضابط قبل إلحاقه بالعمل في القطاع، وتفضل الشروط أيضاً إجادته الضابط أى لغة أجنبية أو الحصول على دراسات عليا في أى من المجالات المتعلقة باختصاصات القطاع.

وأرسل وزير الداخلية تلك الشروط إلى مساعد الوزير لقطاع شؤون الضباط لكي يتولى هو إخطاره جميع المديرات والإدارات، وبالفعل بدأ القطاع يتلقى طلبات الضباط للمطالبة بالالتحاق، ومن المقرر أن يغلق باب قبول الطلب ١٠ مايو المقبل، ونصت مذكرة الشروط في النهاية على أن يتم إلحاق الضباط المتقدمين ممن تنطبق عليهم الضوابط دورة اختبارية بالقطاع لمدة ١٠ أيام لقياس مستويات الضباط من النواحي النفسية والتأهيلية والعملية والبدنية.

وبخصوص الضباط الذين تم الإبقاء عليهم من الجهاز السابق للعمل بالقطاع، تم تحديدهم من خلال استمارة من ورقتين تم إعدادها وتوزيعها على الضباط لمعرفة الدورات التدريبية التأهيلية والتخصصية التي تم الحصول عليها أثناء الخدمة بالجهاز، إضافة إلى البعثات التعليمية والعلمية والتدريبية التي تم الحصول عليها أثناء العمل بالجهاز السابق ومجالات الخبرات التراكمية المكتسبة من العمل بالجهاز والمهارات الفنية أو العلمية التي يرى الضابط توافرها لديه، كما تضمنت الاستمارة خانة ليحدد الضابط من خلالها المجالات والإدارات والمناطق التي يرغب في العمل بها وتحديد أسباب الاختيار.

وخصصت الورقة الثانية من الاستمارة لبند واحد يحررها الضابط بخط يده ويعرض من خلالها وجهة نظره بالنسبة للأسلوب الأمثل لسياسات تشغيل القطاع المستحدث، من خلال الفترة القادمة المتمثلة في مرحلة بدء التشغيل ومرحلة تثبيت أسس العمل ومرحلة تطوير التشغيل كاستراتيجية طويلة الأجل، وذلك في ضوء الدروس المستفادة من تداعيات المرحلة السابقة ووفقاً لما هو مستهدف لتعظيم قدرة الجهاز الجديد المعنى بالتنوع والمنع والملاحقة في مجال الجرائم المنظمة بجميع أنماطها وأشكالها والاستفادة من تطوير تنظيمه وتحديد اختصاصاته التنفيذية لمواجهة التطور المستمر لأساليب التنظيمات الإجرامية في بناء هيكلها وبما لا يتعارض مع الركيزة الأساسية المحددة للعمل المستقبلي في ضمانات احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون.

وعلمت «المصرى اليوم» أن تلك الاستمارة استطاعت من خلالها الوزارة تحديد أسماء الضباط المستبعدين، الذين لا يستطيعون الخدمة في الجهاز الجديد وبأسلوبه الذى سيتبعه من خلال احترام حقوق الإنسان، وأن طريقة عرض الضباط لوجهة نظرهم في عمل القطاع في المرحلة القادمة، كانت هي الفاصل في تحديد الضابط بقاءه في القطاع من عدمه.